الأمم المتحدة

E/AC.51/2003/L.5/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
16 June 2003
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثالثة والأربعون
٩حزيران/يونيه – ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣
البند ٩ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والأربعين

مشروع التقرير

المقرر: السيد جيري **كريمر** (كندا)

إضافة

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

البند ٣

تقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة

١ – نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها الرابعة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في تقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة (A/58/70). وقدمت وكيلة الأمين العام لشؤون الإدارة، بصفتها ممثلة للأمين العام، التقرير وردت على أسئلة طرحت أثناء نظر اللجنة فيه. وأكدت أن التقرير يشكل الخطوة الأولى من خطوات الاستجابة بطريقة دقيقة لطلب اللجنة تقديم تحليل شامل للتقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة. وتشمل التدابير التي جرى تحليلها الجهود التي تبذل لوضع حد للممارسات المهدرة للأموال وتحقيق أقصى حد ممكن من الاستفادة منها، والإقلال من الإجراءات الإدارية لتسهيل سير الأعمال. ومن بين ما أعربت عنه في ملاحظاتها الالتزام بالمضي في تطوير طريقة إعداد التقارير من أجل التوصل إلى تحقيق وفورات مباشرة وإجراء تحسينات ملموسة أخرى.

200603 190603 03-39728 (A)
0339728

المناقشة

٢ - أعرب عدد من الوفود عن تقديره للاتجاه الجديد الذي اتبع في إعداد التقرير، ورحب بالزيادة التدريجية لفائدة التقارير مقارنة بتقارير السنوات السابقة. وأشير إلى أن هذا التقرير يبرهن على اتباع نهج أكثر تركيزا على التحليل الكمي من التقارير السابقة التي تضمنت في قسمها الأعظم قوائم بالمشاريع. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أنه لا يمكن الاستناد إلى التحليل الكمي وحده لإصدار حكم مدروس وتقديم رأي دقيق عن طريقة إدارة التغيير؛ بل يتعين وجود توازن بين المعلومات القيمة الكمية والنوعية. كما أعرب عن تعليق مفاده أن عرض نتائج هذه التحليلات بشكل سليم يساعد الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرارات التشريعية.

٣ - وأعرب عن رأي مفاده أن النهج الجديد المتبع في إعداد التقارير يمكن أن يصبح مصدرا لممارسات سليمة ويدعم وضع نظم للرصد والمساءلة. ولوحظت أيضا ضرورة استمرار تتبع وتقييم نتائج تدابير تحسين الإدارة بغية كفالة تواصل التقدم وتحقيق الغايات المنشودة.

٤ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لاتسام التقرير بالإيجاز والوضوح ولأن لغته مباشرة وثرية بالمعلومات. كما لاحظت بعض الوفود بارتياح الطبيعة المنظمة للمناقشات التي اشتمل عليها التقرير.

٥ - وفيما يتعلق بالعقبات التي تحول دون تنفيذ تدابير التحسين، أعرب عن رأي مفاده أن معالجة الأمانة العامة لهذا الموضوع تنم عن أسلوب صريح يشاد به. كما أعربت وفود عن قلقها إزاء العقبات المذكورة في التقرير، لا سيما مقاومة التغيير وانعدام التعاون بين المكاتب. وطلب عدد من الممثلين أن تحدد الأمانة العامة الخطوات التصحيحية التي ستتخذ لتذليل هذه العقبات وأن تقدم في المستقبل تقريرا عن هذا الموضوع.

٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن من الضروري مواصلة تقييم نتائج تدابير تحسين الإدارة وذلك حتى تستمر في العمل بفعالية، كما أن زيادة فعالية وكفاءة إدارة المنظمة أمر لا غنى عنه لتعزيز سير عمل الأمم المتحدة.

٧ - وأُعرب عن رأي، بالنسبة للفقرة ٤٧ من التقرير، مفاده أنه لم يتم استخدام أي تدبير من تدابير تحسين الإدارة لتحسين التوزيع الجغرافي، وأنه ينبغي إدخال مثل هذا التدبير أثناء العملية القادمة.

٨ - ورأى بعض الوفود أن أي تقرير قادم مستكمل ينبغي أن يتضمن معلومات عن مدى التقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة.

٩ - ورغم ترحيب معظم الممثلين بالتقرير لاعتبارهم إياه خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنهم شددوا للغاية على أنه لا تزال هناك حاجة إلى إدخال تحسينات رئيسية من أجل الوفاء تماما بالولايات التي سبق التكليف بها. وأكدت وفود بصفة خاصة الضرورة الفائقة لتقديم تقارير عن الأثر الكمي لهذه التحسينات بطريقة قابلة للتحقق. وأشار ممثلون إلى أن التقرير الحالي يضع أساسا تحليليا، غير أنهم أعربوا عن آمالهم في أن تحقق التقارير القادمة الهدف المتمثل في قياس أثر التحسينات قياسا دقيقا. وأعرب عن رأي مفاده أنه يمكن قياس أثر المشاريع التكنولوجية انطلاقا من عدد مستخدميها النهائيين ومن الوفورات المالية، ويمكن قياس الأثر على مستوى الثقافة والمعارف عن طريق معاينة سلوك الموظفين و/أو رأي الدول الأعضاء والمستفيدين من هذه الخدمات.

١٠ - وطلبت عدة وفود إيضاحات بشأن عملية الاستعراض التي تخضع لها البيانات، وأكدت ضرورة أن تقوم هيئة مستقلة بالتحقق من المعلومات التي ترد في التقارير القادمة.

١١ - وأشارت عدة وفود بقلق إلى قلة المعلومات المتعلقة بالميزنة والإدارة المالية القائمة على النتائج، ودعت إلى تقديم المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في المستقبل. وطرحت أسئلة عديدة عن معنى الترتيبات المالية المرنة المشار إليها في التقرير. فلاحظت ممثلة الأمين العام أن المرونة تشير إلى النظام المالي والقواعد المالية الجديدة التي وُضعت مؤخرا والتي تمنح مدراء البرامج حرية التصرف بالميزانيات المخصصة للبرامج في الوقت الذي يواصلون العمل فيه على كفالة المساءلة.

١٢ - ورحبت غالبية الوفود بتقديم الأمانة العامة مجموعة البيانات الجديدة المتعلقة بتدابير تحسين الإدارة، ألا وهي نظام الإبلاغ عن التقدم المحرز والأثر المتحقق. واعتبر هذا النظام وسيلة مبتكرة ومفيدة ذات قدرة على المساعدة في الرد على مجموعة ضخمة من الطلبات على التقارير، وتم التشجيع على مواصلة تطويره. أما فيما يتعلق بالمعلومات التي تفيد بأن المكاتب المسؤولة عن المشاريع تقدم معلومات عن تقييمها الذاتي لمدى التقدم المحرز في مجال تنفيذ مبادراتها وأثر هذه المبادرات، فقد أعرب عن رأي يدعو إلى إيلاء الاهتمام اللازم لتكليف هيئة إشراف بمهمة إجراء هذا التقييم لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والثقة في قياس أثر نظام الإبلاغ عن التقدم المحرز والأثر المتحقق وتحسن فعالية هذا النظام.

١٣ - وأعرب عن شواغل خاصة لعدم وجود أي معلومات عن مدى المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي، ودعا ممثلون إلى زيادة عدد التقارير عن هذين الموضوعين.

١٤ - ولاحظت بعض الوفود مع الارتياح أن التحليل يشمل مكاتب خارج المقر وأن عنصر الإنتاجية أصبح جزءا من موضوع الإصلاح الشامل.

الاستنتاجات والتوصيات

١٥ - أحاطت اللجنة علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن العمل الذي يُضطلع به لتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري الذي وضعه الأمين العام (A/58/70).

١٦ - رحبت اللجنة بتنفيذ إدارة الشؤون الإدارية نظام الإبلاغ عن التقدم المحرز والأثر المتحقق من أجل تحليل التقدم المحرز في مجال تنفيذ تدابير الإصلاح. وتشجع اللجنة الأمانة العامة على المضي في تعزيز النهج الجديد في تقديم التقارير المتعلقة بتدابير تحسين الإدارة. وأوصت اللجنة بأن يتضمن هذا النظام في المستقبل تقييما وتحليلا أشمل لمدى تنفيذ جميع تدابير تحسين الإدارة، مع تبيان ما يمكن اتخاذه من خطوات تصحيحية لتذليل العقبات المحددة.

١٧ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام ما يلي:

(أ) تكثيف النظر في المسائل الشاملة لعدة قطاعات؛

(ب) العمل على تحسين التعاون بين قسم الرصد التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب السياسات الإدارية التابع لإدارة الشؤون الإدارية؛

(ج) بحث الخيار المتمثل في القيام، عند الاقتضاء، بإدراج البيانات الكمية التي تجمع عن طريق نظام الإبلاغ عن التقدم المحرز والأثر المتحقق في عروض الميزانية المقبلة بغرض تزويد الدول الأعضاء بوسيلة لقياس أثر الأنشطة.

١٨ - أكدت اللجنة على ضرورة تضمين التقارير القادمة قدرا أكبر من المعلومات التحليلية وتقييما شاملا لأثر تدابير الإصلاح الإداري التي يعالجها، وأوصت الجمعية العامة بأن تحث جميع الإدارات والمكاتب المعنية على التعاون تعاونا كاملا في إعداد التقارير في المستقبل.

١٩ - في ما يتعلق بالفقرة ٤٥ المتعلقة بالمبادرات التي تتخذ في مجال الموارد البشرية من حيث اختيار الموظفين وتعيينهم، ومع تطبيق مبدأ التعيين على أساس الكفاءة، أوصت اللجنة الأمين العام بأن يواصل أخذ المادة ١٠١ من الميثاق في الاعتبار التي تنص على مراعاة أكبر قدر ممكن من التوزيع الجغرافي لدى اختيار الموظفين.

٢٠ - في ما يتعلق بالفقرة ٥١ المتعلقة بتنفيذ السياسة الجديدة لتنقل الموظفين التي تقتضي التنقل في الوظائف كل خمسة أعوام على الأقل، أوصت اللجنة بأن يراعي الأمين العام مراعاة تامة القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن إصلاح إدارة الموارد البشرية.

٢١ - كما أوصت اللجنة بتضمين التقارير القادمة معلومات محددة عن مدى الفعالية التي تم تحقيقها نتيجة لتنفيذ تدابير الإصلاح في الأمانة العامة للأمم المتحدة.